

أثر السياحة الساحلية على استنزاف النظام الإيكولوجي البحري في الأقاليم الساحلية الجزائرية

د بوسالم أويكر

د. بن ذهيبية محمد

د. قدرى صلاح الدين

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
المركز الجامعي ميله - الجزائر -

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
جامعة جيجل - الجزائر -

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
جامعة جيجل - الجزائر -

ملخص:

تتميز الأقاليم الساحلية الجزائرية بخصائص مورفولوجية مميزة جدا، الأمر الذي ساعد على تطور عدة أنشطة فيها، وعلى رأسها قطاع السياحة؛ ويقدر ما لعب انتماء هذه الأقاليم إلى البر والبحر دورا مهما في خلق مجموعة من التفاعلات بين البشر والطبيعة فيها، إلا أن ذلك ساهم في إفراز جملة من الاختلالات التي جعلت هذه الأقاليم تتسم بالهشاشة؛ حيث نجد النظام الإيكولوجي البحري، يمثل أكبر المتضررين من هذه العملية التنموية، خاصة التنمية السياحية؛ في هذا الإطار تحاول هذه الدراسة تقييم التنمية السياحية الساحلية في ظل غياب المقاربة المدججة وعدم مراعاة التوجه الاقتصادي والاجتماعي لهذا الأقاليم.

الكلمات المفتاحية: السياحة الساحلية، الصيد البحري، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الجزائر.

Résumé:

Les régions côtières en Algérie sont d'une grande importance. En plus de leur teneur en ressources naturelles biologiques marines, elles fournissent des possibilités de développement économique reposant sur plusieurs autres activités tel que le tourisme et la pêche. Le présent article vise une analyse tendant à orienter les décideurs, à travers une approche analytique et empirique en l'absence d'une approche intégrée et non en tenant compte de l'orientation socio-économique de ces régions.

Mots clés: tourisme balnéaire, pêche, Schéma Directeur d'aménagement touristique, Algérie.

المقدمة:

تعتبر الأقاليم الساحلية ذات أهمية بالغة لمعظم الدول، فضلا على ما تحتويه من موارد طبيعية وفي مقدمتها الموارد البحرية الحية (أسماك، قشريات، صدفيات، أعشاب، طحالب وغيرها)، هذه الأخيرة التي تعتبر مصدر الحياة لمعظم سكان المجتمعات الساحلية، كما أنها توفر فرص التنمية الاقتصادية القائمة على أنشطة أخرى متعددة خاصة السياحة والترفيه، وهذا بسبب تراثها البيئي البحري الغني (شعاب مرجانية، أشجار مانغروف، الحشائش البحرية وغيرها)، والذي يميزها عن باقي الأقاليم.

إضافة إلى ذلك، فالأقاليم الساحلية كفضاءات معقدة وهشة، فهي تخضع لمجموعة من الضغوط وعلى شكل متزايد لعدد كبير من الأنشطة غير المتكاملة مع بعضها البعض، خاصة قطاعي السياحة والصيد، مما يسبب العديد من المشاكل وتعارض المصالح بين مستخدمي الموارد الساحلية سواء في البحر أو الأرض، وفي المقابل نجد النظام الإيكولوجي البحري الذي يمثل أكبر المتضررين من هذه العملية التنموية.

إضافة إلى ذلك فإن تحليل العلاقة بين السياحة الساحلية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم الساحلية، يبين لنا مدى أهمية هذا النوع من السياحة، خاصة في ظل الإمكانيات والمقومات السياحية الكبيرة التي تزخر بها هذه الأقاليم، وإنعاش السياحة الساحلية وجعلها أحد محركات التنمية فيها يتطلب مقاربة خاصة تراعي خصوصيات هذه الأقاليم من جهة، إضافة إلى مراعاة توجهه الاقتصادي والاجتماعي لهذه الأقاليم من جهة أخرى، وهذا لتجنب خلق صراعات بين مختلف القطاعات وتجنب تحسين رفاهية فئة معينة من المجتمع على حساب فئة أخرى؛ في هذا الإطار يحاول بحثنا تسليط الضوء على الآثار الخارجية السلبية " les externalités négatives" التي يمكن أن تسببها السياحة الساحلية وأثر ذلك على التنمية المحلية المستدامة للأقاليم الساحلية، وهذا المقال يحاول الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي: ما هي الآثار الخارجية السلبية التي يمكن أن تسببها السياحة الساحلية في الجزائر؟ وما أثر ذلك على ديمومة التنمية المحلية في الأقاليم الساحلية الجزائرية؟

منهجية وأدوات البحث.

اعتمدنا في دراستنا على تحليل كمي للمعطيات المتاحة على المستوى الوطني (وزارة التهيئة العمرانية والسياحة والصناعات التقليدية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري)، إضافة إلى تحليل نوعي على أساس المعلومات المتاحة (إجراء مقابلات مع مختلف الفاعلين في قطاعي السياحة والصيد البحري). وانطلاقا من حساب اقتصادي قمنا بتحديد مجموعة من المؤشرات التي تساهم في التحليل الاقتصادي للقطاعين. ودراستنا هذه تدخل إطار مشروع إنشاء المحمية البحرية لتازة بالشراكة مع الصندوق الوطني لحماية الطبيعة WWF Med PO [SEA Med]، حيث تم استهداف الفاعلين الأساسيين المتأثرين بإنشاء المحمية البحرية لتازة، والمتمثلين في الصيادين الحرفيين، وقد تم إعداد هذه الدراسة بتوزيع استبيان على عينة من الصيادين الحرفيين (40 قارب صيد حرفي) في إقليم جيجل الساحلي، خلال شهر أوت، وتوزيع استبيان آخر على أكثر من 1500 سائح. إضافة إلى توزيع استمارة على أكثر من 588 وكالة سياحة وأسفار، وتم استرجاع 45 استمارة قابلة للتحليل.

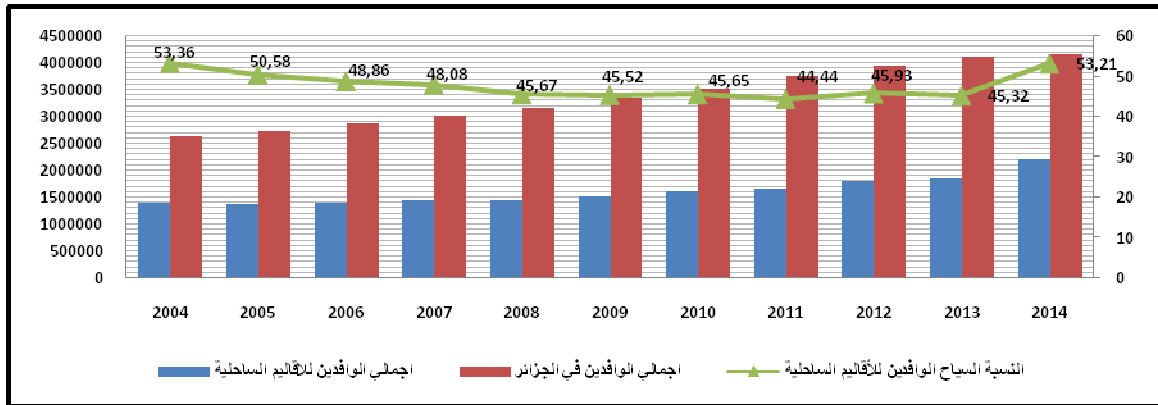
نتائج ومناقشة.

1. أداء القطاع السياحي في الأقاليم الساحلية الجزائرية.

تعتبر الأقاليم الساحلية الجزائرية من بين أهم الأقاليم الغنية بالموارد الطبيعية المهمة، إضافة إلى ذلك فإن نسبة كبيرة من النشاطات الاقتصادية تتمركز فيها، زيادة على أن أكثر من ثلث السكان يعيشون فيها¹؛ ورغم الإمكانيات والمقومات السياحية الكبيرة التي تتمتع بها الأقاليم الساحلية الجزائرية والتي تسمح بتطوير عدة منتجات سياحية على مدار السنة²؛ إلا أن السياحة الشاطئية تستقطب غالبية السياح الذين يزورون هذه الأقاليم، الأمر الذي جعل من تلوث مياه البحر ومختلف أشكال التلوث الناجم عن السياحة (نفايات صلبة، استغلال مفرط للمياه، تلوث الجو والضوضاء..)، من بين الأسباب التي ساهمت في القضاء على الأسماك وهجرتها³؛ فضلا عن التأثير

سلبا على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للصيادين من جهة، خاصة الحرفيين منهم، ومن جهة أخرى أثر ذلك سلبا على القطاع السياحي، عن طريق انخفاض نسبة تواجد السياح في هذه المناطق الملوثة⁵⁴. وما يميز الأقاليم الساحلية هو مناخها المتوسطي، حيث يقدر بـ 18°م في المتوسط من شهر أكتوبر إلى شهر ماي، وتبلغ ذروتها خلال جوان، جويلية وأوت بمتوسط 30°م؛ إضافة إلى ذلك فالأقاليم الساحلية تحتوي على سهول التل "سهل متيجة، وهران وعنابة". ورغم الإمكانيات والمقومات السياحية الكبيرة التي تتمتع بها الأقاليم الساحلية الجزائرية، إلا أن السياحة الشاطئية تستقطب غالبية السياح الذين يزورون هذه الأقاليم، وذلك قصد التمتع بأشعة الشمس، إضافة إلى المناظر الجميلة للشواطئ، حيث وصل عدد الزوار إلى 107987394 زائر سنة 2014 (وزارة التهيئة العمرانية والسياحة والصناعات التقليدية، 2015)؛ الأمر الذي يبين الضغط الكبير الذي تتعرض له النظام الإيكولوجي البحري الجزائري، والشكل الموالي يبين نسبة السياح الوافدين إلى الأقاليم الساحلية مقارنة بإجمالي السياح الوافدين إلى الجزائر.

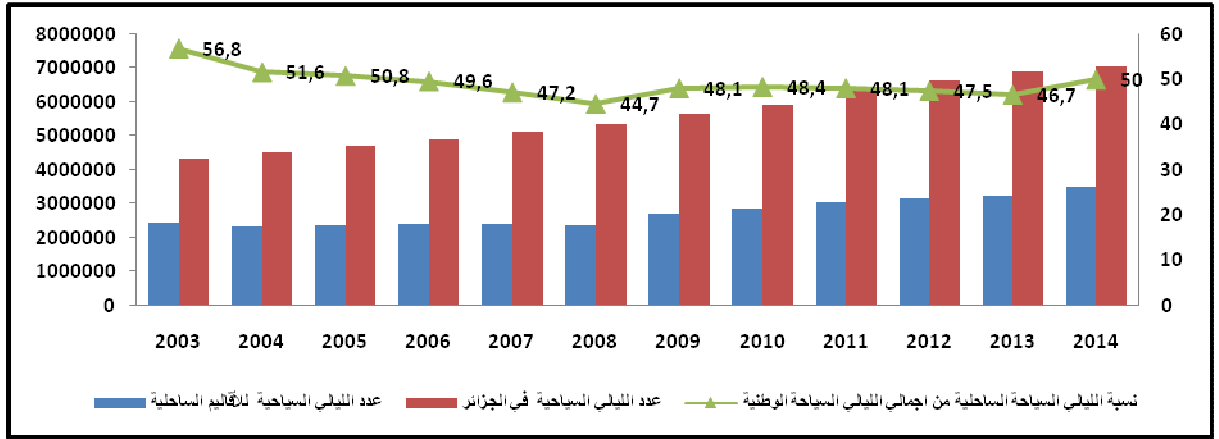
الشكل 01: عدد السياح الوافدين إلى الأقاليم الساحلية الجزائرية 2004-2014.



المصدر: من إعدادنا، بالاعتماد على بيانات من وزارة التهيئة العمرانية والسياحة والصناعات التقليدية، 2015.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن نسبة السياح الوافدين إلى الأقاليم الساحلية مرتفعة، حيث نجد أنها تتغير في المجال [44.44%، 53.36%] من إجمالي عدد السياح الوافدين إلى الجزائر؛ الأمر الذي يبين التركز المكاني الكبير الذي تعاني منه الشواطئ الجزائرية؛ فبالرغم من الآثار الإيجابية للسياحة الساحلية (زيادة المداخيل وخلق مناصب عمل)، إلا أنها تعتبر أحد أهم عوامل التدهور بالنسبة للبيئة والموارد الطبيعية⁶، حيث أن إقامة مرافق سياحية في المناطق الحساسة والهشة يؤدي إلى التدهور المادي للأراضي، وإلى الإضرار بالموائل وفقدان التنوع البيولوجي، وتدمير المناظر الطبيعية، كما يمكن للأضرار أن تحدث من جراء عملية التشييد ومن جراء التغييرات التي تعترض استخدامات الأراضي أيضا، ويعد فقدان البيئات الساحلية الطبيعية أشد خطورة من بين نتائج النمو السياحي، والنتائج عن تشغيل المرافق السياحية، مما يؤدي إلى استخدام الموارد غير المتجددة والثمينة كالمياه العذبة وأنواع الوقود الأحفوري، وتوليد الملوثات والنفايات⁸⁷؛ وعليه فللسياحة الشاطئية "الساحلية" مكانة خاصة في الاقتصاد السياحي الجزائري. وفي ظل خصائص الأقاليم الساحلية، كأقاليم هشة وحساسة، وكأقاليم تحتاج إلى مقارنة خاصة وإلى اعتبارات خاصة بشأن التنمية المحلية المستدامة، يصبح التوجه نحو الأيكوسياحة كمحرك للتنمية الاقتصادية أمر ضروري للحفاظ على سلامة النظام الإيكولوجي من جهة، وعلى استدامة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها من جهة أخرى. وبالإضافة إلى الزيادة في عدد السياح، فإنه هناك أيضا نمو لعدد الليالي السياحية في هذه الأقاليم وبنسبة متزايدة كما هو موضح في الشكل الموالي.

الشكل 02: عدد الليالي السياحية في الأقاليم الساحلية الجزائرية للفترة 2003-2014.



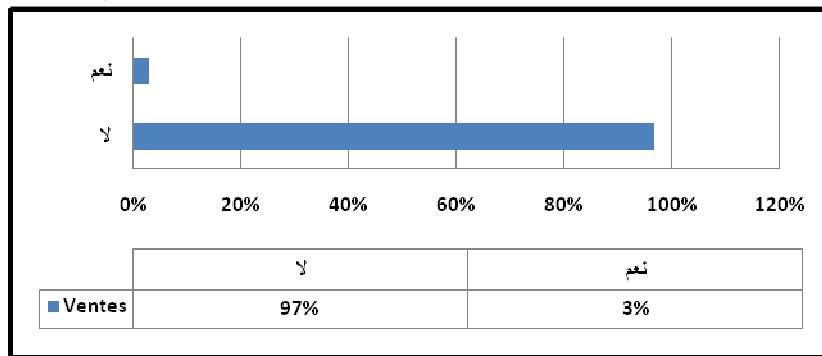
المصدر: من إعدادنا، بالاعتماد على بيانات من وزارة التهيئة العمرانية والسياحة والصناعات التقليدية، 2015.

يوضح الشكل أعلاه أن تطور الليالي السياحية في الأقاليم الساحلية شهدت تذبذب في المجال [44.7-56.8]، وهنا تجدر الإشارة إلى أن هناك عاملان يؤثران بصورة مباشرة على العدد الإجمالي لليالي التي يقضيها السياح وهما العدد الإجمالي للسياح الوافدين والثاني هو متوسط إقامة السياح. هذه النتائج تبين الضغط الذي تتعرض له هذه الأقاليم الحساسة، وفي ظل اقتصاد السياحة، كعلم الخيارات الناجعة في مجال السياحة، يصبح البحث عن السياحة التي تناسب هذه الأقاليم أمر ضروري، خاصة في ظل الخصائص التي تتميز بها الأقاليم الساحلية كأقاليم حساسة وهشة اقتصاديا واجتماعيا.

2. محاولة تقييم أثر أنشطة السياحة ذات الصلة بالصيد والبحر على قطاع الصيد البحري في الجزائر.

تعتبر إجازة الصيد السياحي في الجزائر شخصية ولا يمكن التنازل عنها وتسلم لكل طالب من طرف إدارة الصيد المختصة إقليميا بطلب من وكالة السياحة والأسفار المعنية، هذه الأخيرة التي تعتبر المسؤول الأول عن تنظيم رحلات الصيد السياحي في الجزائر⁹، الشكل الموالي يبين مدى ممارسة نشاط الصيد السياحي والسياحة ذات الصلة بالبحر المنظمة من طرف الوكالات السياحية في الجزائر.

الشكل 03: عدد وكالات السياحة والأسفار المنظمة لأنشطة السياحة ذات الصلة بالصيد والبحر في الأقاليم الساحلية الجزائرية.



المصدر: من إعدادنا، نتائج الدراسة الميدانية 2015.

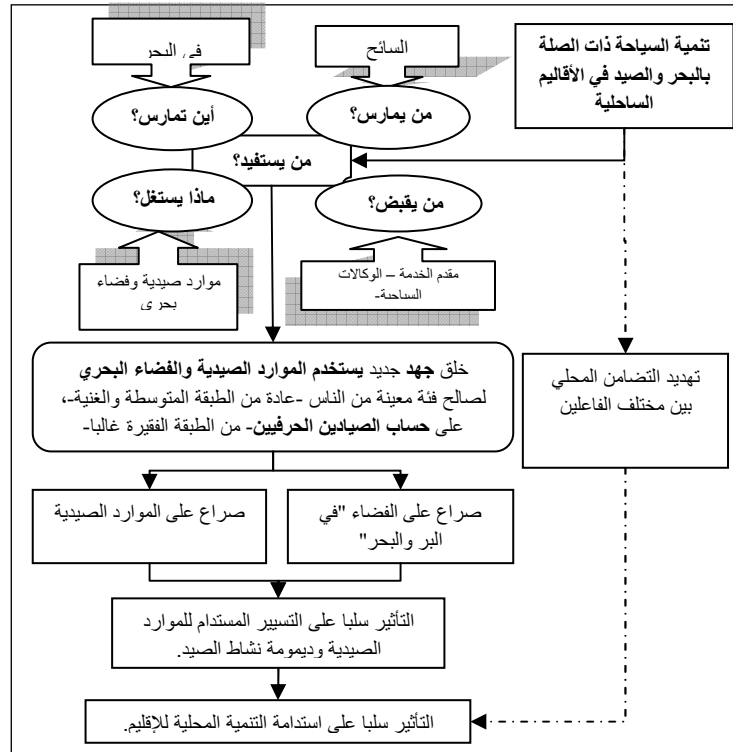
من الشكل أعلاه يتبين لنا أن أغلبية وكالات السياحة والأسفار "45 وكالة سياحية من 588 وكالة" لا تنظم رحلات صيد سياحي، الأمر الذي يسمح بعدم خلق صراعات على الموارد الصيدية والفضاء بين الوكالات ومتهني الصيد الحربي من جهة، وعدم التأثير سلبا على الوضعية السوسيواقتصادية للصيادين الحرفيين عن طريق عدم التأثير سلبا على مردودية قواربهم من جهة أخرى.

3. محاولة تقييم التنمية السياحية ذات الصلة بالبحر وموارده في الأقاليم الساحلية.

نظر للتوجه الاقتصادي للأقاليم الساحلية الجزائرية، حيث نجد أن التنمية فيها تقوم على مجموعة من المحركات الرئيسية، خاصة قطاع السياحة والصيد، وعليه، فإن التنمية السياحية من منظور سياعي محض، إضافة إلى العمل في إطار مقارنة أحادية، سيؤدي إلى خلق صراعات في هذه الأقاليم. في هذا الإطار نجد نشاط الصيد السياحي الذي يعتبر من الأنشطة المعول عليها للمساهمة في زيادة جاذبية الأقاليم الساحلية وتنمية القطاع السياحي فيها. الأمر الذي سيؤدي إلى خلق صراعات وتضارب في المصالح بين القطاعين كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل 04: أثر تنمية السياحة الساحلية ذات الصلة بالبحر وموارده على التنمية المحلية المستدامة

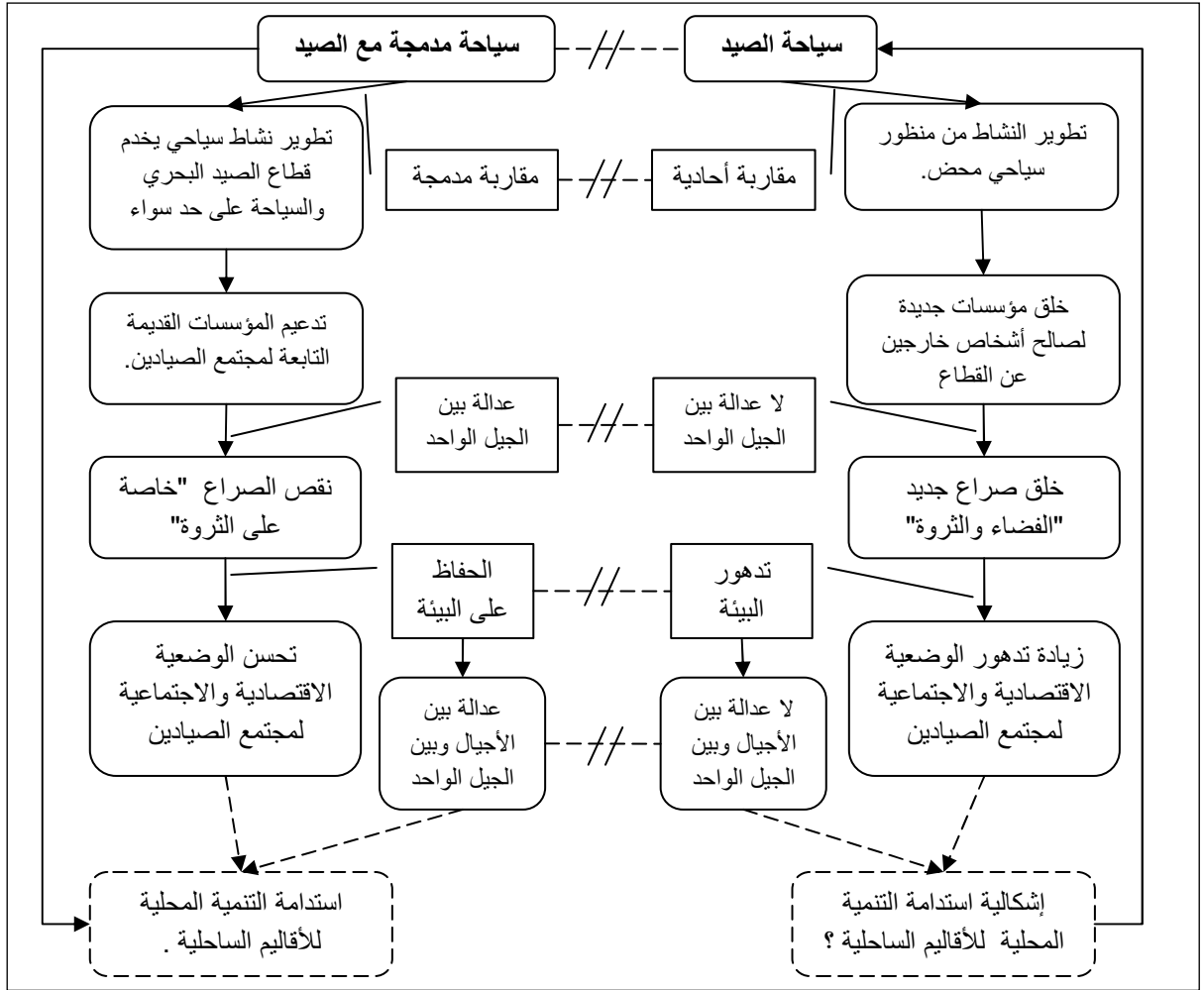
في الأقاليم الساحلية الجزائرية.



المصدر: من إعدادنا، نتائج بحثنا.

وعليه فإن التنمية السياحية في الأقاليم الساحلية الجزائرية ستؤدي إلى خلق صراعات جديدة على كل من الموارد الصيدية والفضاء البحري، الأمر الذي يؤثر سلبيًا على الوضعية السوسيواقتصادية للصيادين الحرفيين من جهة، إضافة إلى التأثير سلبيًا على التضامن المحلي بين الفاعلين المحليين "خاصة السياحة والصيد البحري" من جهة أخرى، وبالتالي التأثير سلبيًا على استدامة التنمية المحلية في هذه الأقاليم. من هنا تأتي أهمية المقاربة المدججة¹⁰ كأداة تنمية مدججة لقطاعي السياحة والصيد البحري، كما هو موضح بالشكل الموالي:

الشكل 05: أثر المقاربة المدمجة على استدامة التنمية المحلية في الأقاليم الساحلية الجزائرية.



المصدر: من إعدادنا، نتائج بحثنا.

وعليه، فإنه في إطار ممارسة أنشطة سياحية مدمجة مع الصيد، وتخدم قطاع الصيد بالدرجة الأولى، حيث يتم تدعيم الوحدات القديمة الخاصة بالصيادين الحرفيين، سيساهم إيجاباً في التسيير المستدام للموارد الصيدية وديمومة نشاط الصيد الحرفي، إضافة إلى الحد من الصراعات المحتملة في حال الأنشطة السياحية التي تم تطويرها في إطار مقاربة أحادية، وبالتالي المساهمة في تحقيق تنمية مدمجة محلية مستدامة.

4. أثر غياب ثقافة الاستهلاك البيئية لدى السائح الجزائري:

بعد أن وضعنا أثر أنشطة السياحة ذات الصلة بالموارد الصيدية على النظام الإيكولوجي البحري، سنحاول في هذا العنصر التطرق إلى أثر غياب ثقافة الاستهلاك البيئية على هذا النظام. ويبين الجدول الموالي التحليل الوصفي لفقرات تعبر عن اتجاهات السياح نحو ثقافة الاستهلاك البيئية وسلوك السائح الذي يأخذ في الحسبان متطلبات الأيكوسياحة، والذي يشمل التوزيع التكراري والوسط الحسابي والانحراف المعياري لمستوى موافقة أفراد عينة الدراسة على هذه الفقرات، حيث أظهر التحليل أن لدى السائح اتجاهات إيجابية قوية:

الجدول 01: ثقافة الاستهلاك البيئية و سلوك السائح الذي يأخذ في الحسبان متطلبات الأيكوسياحة.

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	التكرارات "نسبة مئوية"					
		دائما	غالبا	محايد	أحيانا	أبدا	
1.01331	2.32267	1.3	13.3	24.7	38.0	22.7	لترشيد استهلاك الوقود، أفود(وأصبح بقيادة) السيارة بسرعة متدنية.
0.88257	2.1400	2.7	9.3	2.7	70.0	15.3	أختار المنتجات غير الملوثة للبيئة.
1.05007	1.8933	3.3	9.3	2.0	44.4	41.3	أختار المنتجات القابلة لإعادة التدوير.
1.10755	3.1467	6.7	47.3	2.0	42.0	2.0	أعمل على إقناع الآخرين باتخاذ سلوكيات صديقة للبيئة
1.18998	2.3267	4.0	22.0	2.0	46.7	25.3	أقوم بدفع سعر أعلى للمنتج الصديق للبيئة.
0.76571	2.2400	1.3	10.0	6.0	76.7	6.0	أقوم بدفع سعر أعلى للمنتج المحلي.
0.81981	2.1800	2.0	9.3	4.0	74.0	10.7	أسعى دائما للتعامل مع الباعة الذين يتعاملون بالمنتجات الصديقة للبيئة.
1.07683	3.1867	6.0	50.0	1.3	42.0	0.7	نقوم بدفع مبلغ أكبر مقابل الاستمتاع ببيئة نظيفة.
0.67094	4.1133	28.7	54.0	17.3	0	0	أقدر واحترم عادات السكان المحليين وخصوصياتهم.
0.9529	2.6165	-	-	-	-	-	ثقافة استهلاك السائح البيئية التي تأخذ في الحسبان متطلبات الأيكوسياحة.

المصدر: من إعدادنا، نتائج الدراسة الميدانية، أوت 2015.

يتبين لنا من الجدول أعلاه أن معظم عبارات هذا المتغير حصلت على متوسطات حساسية منخفضة، وبانحرافات معيارية مرتفعة نوعا ما، الأمر الذي يشير إلى عدم تجانس اتجاهات السياح حول ثقافة استهلاكهم البيئية وسلوكهم الذي يأخذ في الحسبان متطلبات الأيكوسياحة، ماعدا العبارة الأخيرة المتعلقة باحترام عادات وتقاليد السكان المحليين فإن متوسطها كان "قوي موافق" وكانت نتيجة متفق عليها بين مختلف السياح نتيجة للانحراف المعياري المنخفض (0.67094). وعموما فإن متوسط اتجاه السياح نحو هذا المتغير كان "محايد" (2.6165)، لكنه حياذ غير متفق عليه نظرا إلى التشتت في الإجابات، هذا الأخير الذي يظهر لنا من خلال الانحراف المعياري المرتفع (0.9529). الأمر الذي يبين أن ثقافة استهلاك السائح لا تأخذ في الحسبان مختلف قضايا الأيكوسياحة. لكن تبقى هناك بعض الجوانب الإيجابية يمكن استثمارها في المستقبل لجعلها تتجسد في السلوك اليومي للسياح وتتماشى مع مقاربة الأيكوسياحة والتنمية المستدامة، وكذلك في هذا الإطار يجب البحث عن الأساليب الترويجية الأكثر إقناعا لتشجيع السائح على تبني قيم وثقافة استهلاك صديقة للبيئة، على أن تصبح هذه الثقافة متجذرة في السلوك الاستهلاكي اليومي.

الخاتمة:

إن تحليل العلاقة بين السياحة الساحلية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم الساحلية، يبين لنا مدى أهمية هذا النوع من السياحة، خاصة في ظل الإمكانيات والمقومات السياحية الكبيرة التي تزخر بها هذه الأقاليم، وإنعاش السياحة الساحلية وجعلها أحد محركات التنمية فيها يتطلب مقارنة خاصة تراعي خصوصيات هذه الأقاليم من جهة، إضافة إلى مراعاة التوجه الاقتصادي والاجتماعي لهذه الأقاليم من جهة أخرى، وهذا لتجنب خلق صراعات بين مختلف القطاعات وتجنب تحسين رفاهية فئة معينة من المجتمع على حساب فئة أخرى.

ولقد تبنت الجزائر إستراتيجية لتنمية السياحة تهدف إلى تحسين صورة الجزائر السياحية بالخارج وجذب الاستثمارات من أجل تسويق المنتج السياحي من جهة، إضافة إلى التوفيق بين ترقية السياحة والبيئة وتأمين التراث التاريخي والثقافي التي تزخر به الجزائر من جهة أخرى، خاصة في الأقاليم الساحلية.

لكن، وبالرغم من كل الإيجابيات التي جاء بها مختلف المخططات، إلا أن المقاربة الأحادية والتفكير من منظور سياحي محض، أفضى إلى وضع منتجات سياحية، أثرت "وستؤثر" سلبا على قطاع الصيد البحري وتؤدي إلى خلق صراعات مجتمع الصيادين، وهذه الأنشطة تتمثل في الصيد السياحي وسياحة الغوص، إضافة إلى الأنشطة الأخرى غير المؤطرة.

وبناء على التحليل المقدم أعلاه، فإن الجزائر اليوم بحاجة إلى الاستثمار في أنشطة سياحية جديدة في إطار الأيكوسياحة وفي إطار مقارنة تجمع مختلف القطاعات، وهذا من أجل تامين التراث الغني الذي تزخر به بالطريقة التي تتماشى وخصائصها من جهة، إضافة إلى كسب أسواق جديدة وتعظيم سوقها السياحي المحتمل من جهة أخرى، خاصة أمام ضعف حصتها من السياحة الدولية مقارنة بالدول المجاورة.

- ¹ - Office National des Statistiques "ONS", **Démographie Algérienne**, publication N° 690, 2014, pp 10-11.
- ² - Safia Derrouiche and Mohamed Bachir Mebirouk, **Seasonal Concentration of International Hotel Demand in Algeria: A Measurement and Decomposition by Nationalities**, International Business Research; Vol. 8, No. 7, Published by Canadian Center of Science and Education, 2015.
- ³ - Voir:
- S.C.Chakour and S.E.Guedri, **Sustainable management of artisanal fisheries in Algeria: The contribution of an empirical approach**, Merit Research Journal of Business and Management Vol. 2(3), November, 2014.
- Marina Gomei et Giuseppe Di Carlo, **Assurer l'efficacité des aires marines protégées-Leçons tirées en Méditerranée**, WWF Méditerranée, 2012.
- Enrique Oracion and all, **Marine protected areas for whom? Fisheries, tourism, and solidarity in a Philippine community**, Ocean & Coastal Management, N°48, 2005, pp393-394
- Chakour S.C et Dahou. T, **Gouverner une AMP, une affaire publique ? Exemples Sud-Méditerranéens**, VertigO - la revue électronique en sciences de l'environnement. Hors série 6. 2009.
- ⁴ - Kacemi.M, **la loi de protection et de valorisation du littoral en Algérie: un cadre juridique ambitieux toujours en attente le cas du pole industriel D'Arzew**, dans le colloque international pluridisciplinaire « le littoral: subir, dire, agir », organisé par l'Ifersi, Lille, France, 16-18 janvier 2008.
- ⁵ - World Economic Forum, **The Travel & Tourism Competitiveness Report, Growth through Shocks**, Insight Report, 2015, p123.
- ⁶ - Ghulam Rabbany et al, **Environmental effects of tourism**, American Journal of Environment, Energy and Power Research, Vol. 1, No. 7, September 2013, PP: 117-130.
- ⁷ - Nations Unies, **Tourisme et développement durable**, Rapport du Secrétaire général, E/CN.17, USA, 1999, pp02-03.
- ⁸ - Matouk BELATTAF, **Evolution, Formes et Impacts de l'activité touristique: pour un tourisme durable**, le Colloque international « Economie du tourisme et développement durable », Université de Biskra, 9 & 10 mars 2010, p05.
- ⁹ - القانون رقم 06/99 المؤرخ في 04 أبريل 1999، والذي يحدد القواعد التي تحكم نشاط وكالة السياحة و الأسفار .
- ¹⁰ - Guedri Salah Eddine and Chakour Said Chaouki, **Pescatourism Contribution to Sustainable Development of Artisanal Fisheries in Algeria**, Journal of Economics and Sustainable Development, Vol.6, No.12, U.S.A, 2015.